المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 12-03-2008 العـــدد : 5266
الصفحـات : 10 المسلسل : 60

الوزيرة بيورلينج تستعرض أثر الحوكمة في تطوير اقتصاد بلادها

اتفاقية لتشجيع الاستثمارات المتبادلة بين السعودية والسويد وحمايتها

محمد البيشي من الرياض

وقعت السعودية أمس اتفاقية مع مملكة السويد لتشجيع التجارة والحماية المتبادلة للاستثمارات بين البلدين، التي بلغت في عام 2006 نحو أربعة مليارات ريال، ووقع الاتفاقية من الجانب السعودي الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف وزير المالية، والدكتورة إيوا بيورلينج وزيرة التجارة في السويد، من الجانب السويدي.

وأوضح الدكتور إبراهيم العساف، أن هذه الاتفاقية تمثل إطاراً قانونياً يوفر الضمانات التي يتطلع المستثمرون في البلدين إلى الحصول عليها لحماية استثماراتهم وضمان حقوقهم، مشيرا إلى أنها ستؤدي بإذن الله إلى زيادة تدفق الاستثمارات السويدية للمملكة. وبين الدكتور العساف أن توقيع الاتفاقية يمثل دعماً إضافيا للعلاقات المتميزة بين البلدين في مختلف مجالات التعاون وأن حجم التجارة المتبادلة بين البلدين بلغ عام 2006 أكثر من أربعة مليارات ريال فيما بلغ عدد المشاريع المشتركة المقامة في المملكة 17 مشروعاً. ودعا وزير المالية السعودي القطاع الخاص في البلدين إلى الاستفادة مما توفره هذه الاتفاقية من مزايا وضمانات بما يؤدي إلى تنمية الاستثمارات المتبادلة في البلدين، مؤكدا رغبة البلدين في استكمال الأطر القانونية المتعلقة بمعاملة الاستثمار من البلدين وذلك بالبدء في التفاوض بينهما للتوقيع على اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي. من جانبها أكدت وزيرة التجارة السويدية إيوا بيورلينج أن انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية ساعد على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية والخدمية بينها وبين السويد، داعية المستثمرين في كلا البلدين إلى إزالة العوائق الاقتصادية التي تقف في طريق تطوير تلك العلاقة، وزادت" علينا دعم مسار الشركات الصغيرة والمتوسطة، فهي الطريق الحقيقي لتطوير اقتصاد أي بلد، وأعتقد أن تطوير علاقة تلك الشركات في السعودية مع نظيراتها في السويد يعزز من أثر تلك المؤسسات الصغيرة في الاقتصادات الوطنية".

إلى ذلك استعرضت الوزيرة السويدية في لقاءات جمعتها بوزير التجارة السعودي عبد الله زينل، والدكتور عبد الرحمن التويجري، محافظ

المصـــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 12-03-2008
الصفحـات : 10
العـــدد : 5266
المسلسل : 60

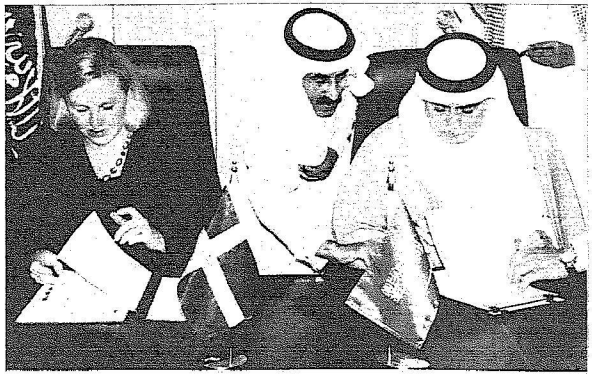

وزير المالية لدى توقيعه اتفاقية تشجيع التجارة والحماية مع وزيرة التجارة السويدية.

وزيرة التجارة السويدية خلال اجتماعها مع رجال الأعمال السعوديين في غرفة الرياض.

هيئة السوق المالية، وعمرو الدباغ محافظ الهيئة العامة للاستثمار، فائدة تطبيق معايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية على الاقتصادات الوطنية والتجارة بشكل عام.

وبحثت الوزيرة السويدية مع المسؤولين السعوديين سبل الاستفادة من الخبرة التي تتمتع بها السويد في مجال الشفافية، خصوصا أن السويد تأتي في مقدمة دول العالم في مستوى الشفافية والمسؤولية الاجتماعية التي تتمتع بها الشركات العاملة في السويد.

من جهته أكد عبد الله زينل، وزير التجارة السعودي أن السعودية تشجع الشركات الوطنية على بناء شراكات عمل طويلة ومعمقة مع الشركات السويدية، وفي كل المجالات المتاحة، وليس الاكتفاء فقط بعقد الصفقات التجارية، مشيرا إلى أن هناك فرصة كبيرة لتطوير العلاقات التجارية بين المملكة والسويد وهو ما سنعمل على تحقيقه مستقبلا. من جهة أخرى قالت بيورلينج خلال لقاء عقد صباح أمس في مقر الغرفة التجارية الصناعية في الرياض وجمعها رجال الأعمال السعوديون، ووفد يبلغ نحو 70 شخص من رجال الأعمال السويديين. أن السويد تُعد مكانا جيدا للاستثمار، مشيرة إلى أن القوانين المحلية في السويد تشجع على الاستثمارات الخارجية. وأضافت بيورلينج "نحن منفتحون على العالم والتبادل التجاري الحالي حر ومتاح وميسر مع كل الأقطار".

وأوضحت بيورلينج أنها تسعى كوزيرة للتجارة السويدية إلى تشجيع وتنمية التعاون مع دول الخليج وخاصة السعودية، مؤكدة أن السعودية تشجع المشاركات التجارية وتبادل المنافع.

وأكدت بيورلينج أن الحاجة تدعو إلى المزيد من الحوار بين الغرب والشرق والمزيد من التفهم للإسلام والمسلمين.

من جهته أوضح المهندس سعد بن إبراهيم المعجل نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في الرياض هذا اللقاء يكلمة رحب خلالها بالضيوف والوفود المشاركة.

وقال المعجل "ساهمت زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله إلى السويد في رفع معدل متانة العلاقات بين البلدين". ودعا المعجل في اللقاء الذي حضره عدد من رجال الأعمال السعوديين والسويديين في مختلف القطاعات، إلى المزيد من التعاون ونقل التكنولوجيا وترقية العلاقات وتوازن الميزان التجاري بين البلدين، مشيرا إلى أن حجم الاستثمارات السعودية السويدية المرخصة من قبل الهيئة العامة للاستثمار قد بلغ 882,95 مليون ريال حتى منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) من عام 2006.